

السياحة الدينية وإمكانية التمويل المحلي/ بلدية الكاظمية المقدسة (حالة دراسية) ⁺

نوال محمد سلمان لفته الحسيني *

كامل كاظم بشير الكناني **

المستخلص:

لم تعد البلديات مجرد دوائر تقدم خدمات روتينية، وإنما أصبحت أداة فعالة في تطوير المجتمع المحلي الذي تعمل ضمنه، مما يفرض عليها أعباء مالية للقيام بالمهام المنوطة بها قانونياً، وما يطرأ لديها من أعمال تفرضها ضرورات الحياة وتطوراتها، ولكونها لا تستطيع التأثير في الموارد المالية المركزية، فإنها بالتأكيد تتمكن من أن تؤثر في الموارد المالية التي تقع ضمن نطاق حدودها الإدارية، وتكون ذات صفة ذاتية خاصة بها، وتستطيع العمل على تنوع مصادرها، ورفع إيراداتها المتحققة، من هذا المنطلق استهدف البحث الموارد المالية الذاتية للبلديات، وإمكانية زيادتها عن طريق استخدام الإمكانات السياحية والتجارية ضمن منطقة دراسية تشتهر بوجود السياحة الدينية، وهي بلدية الكاظمية. ركزت الدراسة في الإطار النظري على عرض التعاريف الخاصة بالسياحة الدينية والإدارة المحلية ومقوماتها، وماهية الموارد المالية في المحليات، ثم التعرض الى منطقة الدراسة من خلال بيان الإمكانات السياحية والتجارية الموجودة فيها، ومواردها الذاتية لعامين متتاليين هما: (2011)، و (2012)، وانتهت بدراسة ميدانية لتقييم مدى إمكانية زيادة مصادر التمويل الذاتي، ومدى فاعلية الجانب السياحي في زيادة هذه الموارد، وأختتم البحث باستنتاجات وتوصيات عامة وخاصة لتعزيز الإيرادات الذاتية، وتطوير الواقع التمويني.

THE RELIGIOUS TOURISM AND THE POSSIBILITY OF LOCAL FUNDING / MUNICIPALITY AL-KADHMIYAH HOLY CASE STUDY

Nawal Mohammed Salman Lafta Al-Husseiny

Kamil kadhim Basheer Al-Kinani

Abstract :

The municipalities are no longer a mere offices that render routine services. It has become an effective tool in the development of any community. This posed financial burden for them to perform the task assigned to them by law, and brings forwards by the emergent necessities of life. They are not effective in the central financial sources. They surely can affect their financial resources by increasing them and raise the achieved incomes. For this point, the study aimed at studying the Self-Financing of the municipalities, and the possibility of increased using the tourist commercial potentials in which Al-Kadhmiyah Holy City is known. The study concentrated on the theoretical framework to view definitions of religious tourism and the local administration and its components, and what are the financial resources in the localities. Then, the region of study was tackled through showing the tourist and commercial capabilities in there. and, there self-resourcing for two successive years: 2011, 2012, the study ended with a field study to evaluate the possibilities of increasing the sources of self-finance and the

⁺ تاريخ إستلام البحث 2014/3/23 ، تاريخ قبول النشر 2015/3/23

* طالبة ماجستير / قطاع خاص

** أستاذ مساعد / مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا / جامعة بغداد

effectiveness of the tourist and commercial in increasing these. The study ended up with suggestions.

المقدمة :

تهتم الدول المتقدمة والنامية على السواء، بعملية التنمية بصفة عامة، والتنمية المحلية على وجه الخصوص، لدورها في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين. ولما كانت الخدمات البلدية لا تتحقق إلا بوجود موارد مالية محلية، فهي بحاجة الى المزيد من هذه الموارد، للإرتقاء بالتنمية المحلية. وقد أدت محدودية عوائد السلطات المحلية، وانحسار قاعدة الموارد المحلية المطلوبة لسد الاحتياجات العامة للوحدات الإدارية في العديد من الدول الى التفكير في عدة طرق لمواجهة النقص الحاصل في الموارد المالية للمحليات.

وتعد مصادر التمويل المحلي من ضرائب ورسوم ومداخل أملاك من المبالغ الرئيسية لهذا التمويل، وهذه المصادر ممكن أن تطرح عوائد أكبر في حال تفعيل الإمكانيات التنموية المتاحة في المستويات المحلية كما هو الحال في السياحة الدينية، إضافة الى التنشيط الإقتصادي للفعاليات التكميلية المطلوبة لضمان توسيع مصادر التمويل المحلي.

ويمتاز العراق بوجود مواقع سياحية تساعد في جذب السواح، وزيادة الإيرادات السياحية على مستوى الوحدات المحلية، خصوصاً في مجال السياحة الدينية التي تتميز بها الكثير من المدن العراقية، ومنها: مدن الكاظمية و كربلاء والنجف، وهذه المدن تمتاز بتوافد آلاف السواح سنوياً، إذ يمثلون مصدر دخل كبير؛ لما تحققه السياحة من دخل يمكن ان يساهم في زيادة الموارد المالية الذاتية للبلديات.

مشكلة البحث :

تعاني البلديات في العراق عموماً، وبلدية الكاظمية خصوصاً من نقص في الموارد المالية؛ نتيجة إعتماها على التمويل المركزي بشكل أساسي، فالموارد المالية الذاتية المستحصلة من الضرائب والرسوم البلدية قليلة، بالمقارنة مع الامكانيات المتاحة، واحتياجات البلديات الى الموارد المالية.

هدف البحث :

1. بيان إمكانية الاستفادة من النشاط السياحي والتجاري في التنمية المحلية كمصدر تمويل للبلدية.
2. دراسة وتحليل آلية التمويل المحلي، والاستخدام الأفضل للإمكانيات البلدية المحلية، وتطوير الأساليب المتوفرة لغرض إيجاد مصادر تمويل إضافية.

فرضية البحث :

أن استخدام الإمكانيات السياحية المحلية في البلديات، يسهم في زيادة قدرة هذه البلديات على رفع نسبة الموارد المالية المحلية، ومن ثم تحسين نشاطها الخدمي.

منهجية البحث :

استخدام المنهج (التحليلي - الإستقرائي) لإظهار الإمكانيات التمويلية لبلدية الكاظمية، واعتماد الإمكانيات السياحية والتجارية الكامنة فيها لزيادة وتطوير عملية التمويل المحلي للبلدية.

1- السياحة وآثارها الاقتصادية :**1-1 مفهوم السياحة الدينية والتنمية السياحية :**

السياحة بمفهومها العام تعني حركة وانتقال الافراد والاموال خارج بيئتهم الاعتيادية لاقبل مدة محددة من الوقت، وتشمل جميع الانشطة المختلفة عدا الأنشطة التي يكون الغرض الرئيس منها هو الحصول على أجر مادي[1]، أما السائح فهو الشخص المسافر خارج مكان عمله وسكنه مدة لا تقل عن 24 ساعة بهدف الترفيه أو العمل أو الزيارات المختلفة[2]، وتصنف السياحة الى أنماط متعددة حسب الغرض من الرحلة كالسياحة الترفيهية، والعلاجية، والدينية، وغيرها.

والسياحة الدينية نمط من انماط السياحة تركز بشكل كبير على العاطفة الدينية والرغبة في اشباع هذه العاطفة من خلال زيارة الاماكن الدينية المقدسة[3]، بغرض التبرك أو لاداء واجب ديني معين او للتعرف على التراث الديني لدولة ما[4]. وتعد الأماكن الدينية مناطق جذب سياحية مهمة جداً إذ يقصدها الزوار من مختلف انحاء العالم بشكل فردي أو على شكل مجاميع سياحية، كرحلات الحج السنوية، ورحلات زيارة العتبات المقدسة.

أما التنمية السياحية فهي العملية التي تقود الى استخدام وإستثمار الموارد السياحية لتحسين طريقة الحياة المعيشية[5]، من خلال دفع عوامل الانتاج في القطاع السياحي للنمو بمعدل اسرع من معدل نموها الطبيعي والاستفادة القصوى من المقومات البشرية والطبيعية لبناء السياحة ومن ثم استخدامها بالطريقة المثلى لتطوير الخدمات السياحية المقدمة[6]، مما يعود بالتالي على السياحة بالمزيد من الموارد، مما حرى بدول العالم كافة الى تطوير السياحة وتنميتها نظرا لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وللمزايا التي تحققها، إذ أنها تتميز بنظافتها ووفرة الحويلة من العملات الأجنبية، وكذلك سرعة العائد المتوقع وقصر مدة الانتظار، وكذلك تتميز بأن السائح هو الذي يذهب للحصول على السلعة أي لا يحتاج الى شحن او تحرك مكاني للمنتج[7].

1-2 الآثار الاقتصادية للسياحة :

تظهر الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال دورها في تحريك الاقتصاد العالمي، فهي تعد عنصراً مهماً في ميدان الاقتصاد والتجارة الدولية، وقطاعاً بارزاً من القطاعات الانتاجية في الاقتصاد القومي، ومورداً رئيساً للدخل والحصول على العملات الاجنبية الناتجة عن بيع الخدمات السياحية والسلع المتصلة بها، فالسياحة احدى صناعات التصدير المهمة والجامعة للنقد الاجنبي لكثير من الدول، إذ ان الواردات السياحية تؤدي الى زيادة في الدخل القومي، مما يساعد على تكوين رأس المال وزيادة الاستثمار، وتحقيق التطور الاقتصادي، ورفع مستوى دخل الفرد بشكل عام[8]. كما ان لها دور مهم في توفير فرص العمل ومعالجة مشاكل البطالة؛ نظراً لقدرتها على تشغيل معدلات اكبر من العمالة؛ كونها قطاعاً كثيف العمل يقوم على الجهد البشري بالدرجة الأساس[9].

وتؤدي السياحة، على نحو مباشر، الى تصحيح وإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وخاصة في البلدان النامية التي تعاني عجزاً في ميزان مدفوعاتها، فالواردات السياحية تسهم في سد الديون الخارجية، وإعادة التوازن الاقتصادي بين مختلف الاقاليم في الدولة الواحدة، والحد من الهجرة الداخلية من المناطق الفقيرة الى المناطق الاكثر ثراءً [10]، مما يسهم في التأثير على التنمية الشاملة بوجه عام، وعلى إعادة توزيع مفردات هذه التنمية على المناطق المختلفة [11]، فتوزيع عوائد السياحة على الاقاليم كافه يعود بالفائدة لجميع القطاعات، مما يخلق قدراً أكبر من الامكانية الاقتصادية التي توجه نحو التنمية الاقتصادية الشاملة.

1-3 السياحة والتمويل المحلي :

ان الفعل الواضح للسياحة في تشغيل الأيدي العاملة وتخفيف حجم البطالة وتتنوع مصادر النقد الأجنبي، جعلها من الركائز المهمة التي يُعتمد عليها في توفير الموارد المالية، وخصوصاً في الوحدات المحلية، فهي تساهم في خلق الأثر المضاعف للإنفاق السياحي عن طريق توسيع دائرة انتقال النقود داخل الاقتصاد المحلي، مما يؤدي الى زيادة الطلب السياحي وزيادة الإنفاق، والذي يمكن التعرف على حجم تأثيره في المجتمع المحلي عن طريق التنمية الاقتصادية للمنطقة والحاجة الى القوى العاملة [12]، وبالتالي زيادة قي الواردات السياحية، حيث يمكن الإعتماد عليها في التمويل المحلي، وإستخدامها كمصدر في التنمية المحلية المستدامة، كما إنّ السعي الى نمو واستدامة مواردها وزيادة عوائدها ومنافعها الإقتصادية، وإعتبارها عنصر من عناصر التمويل المحلي له الأثر الواضح في زيادة عوائد الوحدات المحلية، إذ تساعد السياحة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي بالشكل الذي يدعم دور الدولة والمحليات في إقامة مشاريع البنى التحتية، والتي تمثل إحدى المرتكزات الأساسية للسياحة، كإنشاء الفنادق والمطاعم وأماكن التسلية والترفيه.

ومن ناحية أخرى تساعد السياحة على النهوض بالصناعات الشعبية والتقليدية المحلية والتي بدورها تؤدي الى زيادة الواردات المحلية، وهذه السياحة تنشط بها العديد من مدن العراق كما هو الحال في مدينة الكاظمية المقدسة التي تُعد واحدة من مدن العراق المشهورة بالسياحة الدينية، حيث يتوافد إليها آلاف السواح سنوياً وبمختلف الجنسيات، وهؤلاء يمثلون مصدر تمويل مهم في رفد الموارد المالية المحلية.

2- الموارد المالية في المحليات ومصادر التمويل المحلي :

1-2 الإدارة المحلية والتمويل المحلي :

تُعدّ الإدارة المحلية أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة [13]، يقوم على تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على إدارة كل وحدة هيئة محلية تمثل الإدارة العامة على أن تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية، وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون [14].

إن الهدف الرئيس للإدارة المحلية هو تنمية المجتمع المحلي، وتقديم الخدمات الضرورية التي تكفل له الرخاء الاجتماعي، ومن أجل أن تمتلك الإدارة المحلية الكفاءة والقدرة على النهوض بمهمتها في تقديم أفضل الخدمات للسكان المحليين، فلا بد أن يكفل لها دستور الدولة أو القانون المقومات والعناصر الرئيسة التي يرتبط وجود الإدارة المحلية بوجودها، وأن انتقاص أي ركن من مقوماتها من شأنه أن يقوض الدور المراد منها القيام به، وهذه المقومات هي:

- 1- وجود مجالس محلية قائمة، ذات مصالح محلية تتبع من وجود حاجات محلية يحتاجها السكان، وذات شخصية معنوية يقرها القضاء وقابلة لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات[15].
- 2- الخضوع لإشراف ورقابة السلطة المركزية، حيث تقوم بممارسة دور الرقابة على أعمال الإدارة المحلية، والرقابة هي وظيفة إدارية يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم وفق الأهداف الموضوعة[16].
- 3- التمتع بميزانية مستقلة تمكن الإدارات المحلية من الإنفاق على متطلبات تأدية أعمالها[17].

2-1-1 المالية المحلية :

تُعدّ المالية المحلية احد فروع المالية العامة، وتتمثل بمجموعة الظواهر والقواعد المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي تخص الهيئات المحلية، وتُعدّ معياراً ومؤشراً فاعلاً يظهر من خلاله عمل الهيئات المحلية، وقدرتها على الاستمرار، ولذلك فإن مواردها تكون ذات مصادر مختلفة، إذ تكون مصادر التمويل إما مركزية أو محلية أو من مصادر خارجية.

ويُعدّ التمويل المحلي من الضرورات الأساسية لقيام التنمية المحلية، ويتمثل بالموارد المالية المتاحة، التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة[18]، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية، ويقع وعاءه داخل النطاق الجغرافي للوحدة الإدارية المحلية، ويقسم الى إيرادات ذاتية وأخرى إجتماعية.

2-1-2 مصادر التمويل المحلي

تختلف مصادر التمويل المحلي تبعاً لاختلاف الدول وسياساتها المتبعة، وتبعاً للإمكانات المالية المتوفرة. ويمكن حصرها إجمالاً بالآتي:

- 1- **الضرائب المحلية :** وهي: فرض مالي تتقاضاه إحدى الهيئات العامة المحلية على سبيل الإلزام ضمن الوحدة الإدارية التي تمثلها دون النظر الى مقابل معين، وغايتها تحقيق منفعة عامة[19]، وبموجب ذلك فإن هذه الضريبة تدفع في نطاق الوحدة المحلية إلى المجالس المحلية من قِبَل أفراد الوحدة المحلية، على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قِبَل جميع مواطني وأفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة.
- 2- **الرسوم المحلية :** وهو مبلغ من المال تحصل عليه الإدارة المحلية مقابل خدمات تؤديها إلى المواطنين، وهذه الخدمات تعود بالنفع على دافع الرسم بالذات، أي ان الرسم لا يستوفى إلا من الشخص الذي يريد الاستفادة من الخدمة، وتكون مثل هذه الرسوم هي: رسوم إجازات البناء، ورسوم التراخيص للمحال الصناعية والتجارية والعامة، ورسوم النظافة، ورسوم الكهرباء والمياه، ورسوم محطات الوقود، ورسوم عقود السيارات، ورسوم تجارية على اللوحات الإعلانية[20].
- 3- **إيرادات الأملاك التابعة للمجالس المحلية :** وتتمثل بالعوائد الناتجة عن إيجار العقارات التي تمتلكها الهيئات المحلية من دور وأسواق ومحلات وأراضي، والفوائد الناتجة عن إيداع نقودها في البنوك، والأرباح المتحصلة من المشروعات التي تشغلها وتديرها أو تُسهم فيها، وإيرادات الأسهم والسندات التي تملكها، وفوائد القروض التي تقدمها كلها تشكل موارد مهمة في التمويل المحلي[19].

4- التبرعات المحلية : وهي عبارة عن تبرعات المواطنين النقدية أو العينية ووصاياهم وهباتهم للهيئات المحلية، وعلى الرغم من الأثر المادي غير الكبير على الأغلب لهذا المصدر، إلا أنَّ له قيمة معنوية عالية تدل على مواطنة صالحة ترسخ من مفاهيم المشاركة والتعاون بين السكان المحليين والمجالس المحلية التي تمثلهم، فتزويد من الأنسجام والرغبة بمزيد من العمل الجاد المثمر.

5- إيرادات محلية أخرى متفرقة : وتتدخل بضمنها العديد من مصادر التمويل كالأنشطة الاقتصادية، فقد تكون منتجة للبضائع، أو متعلقة بإدارة خدمات: كالأسواق والمخازن والمواقف، وأماكن الترفيه: كالمساح والمتنزهات، أو مراكز الجزارة، كما تعد الغرامات مصدراً مهماً في تمويل خدماتها، وقد تكون غرامات على المخالفات المرورية أو مخالفة القواعد الصحية في الفنادق والمطاعم أو إساءة استخدام المشاريع العامة: كأنظمة المياه أو أنظمة البناء والنظافة العامة والحفاظ على البيئة.

2-2 الموارد المالية للبلديات في العراق :

تُعرف (البلدية) في قانون إدارة البلديات رقم (165) لسنة 1964 المعدل بأنها: "مؤسسة محلية لها شخصية معنوية تقوم بالأعمال والخدمات العامة المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر" [21]، وهي ركن أساسي في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، فهي تُعد إحدى الجوانب المهمة والفاعلة في التنمية المحلية، وإذا أردنا أن نقيس مدى تقدم المدينة ونجاحها، فإنَّ أفضل قياس لذلك هو معرفة ما تقدمه تلك البلدية من خدمات للسكان والزائرين.

وتتكون الموارد المالية للبلديات العراقية حسب قانون واردات البلديات رقم (130) لسنة 1963 المعدل [22]، من عدة جهات، وكالاتي:

أولاً: الموارد المالية المركزية : وهو ما يتمثل بحصة البلديات من الميزانية العامة للدولة، وتُعد البلدية العراقية من مؤسسات التمويل المركزي، لذا فهي تمول مركزياً وفق قانون الموازنة الاتحادية العراقي، والموازنة التي يدخل بضمنها تمويل الدوائر البلدية هي الموازنة العامة (التشغيلية) التي تمثل خطة مالية شاملة للدولة تحتوي التخمينات التامة لجميع النفقات والواردات للسنة المالية القادمة [23].

ثانياً: الموارد المالية الذاتية : حدد القانون أنواع الواردات البلدية في ثلاثة مصادر هي: الرسوم وغرامات المخالفات كافة، وإيرادات الأملاك. والموارد الذاتية للبلديات غير عائدة للوحدة البلدية نفسها، وإنما مقسمة بين وزارة المالية والجهة المسؤولة عن البلديات، وعلى هذا الأساس تقسم الموارد المالية الذاتية كالاتي:

أ. **موارد مالية ذاتية تستوفيها البلدية لمصلحة وزارة المالية كمورد عام للدولة، وهي:** [24] (رسم ممارسة الأعمال والمهن [25]، رسم الطابع، رسم البناء الإضافي).

ب. **موارد مالية ذاتية تستوفيها البلدية لمصلحة الهيئة العامة للضرائب كمورد عام، وهي:** [26] (ضريبة الآليات، ضريبة المحلات (مجهزين)، ضرائب أخرى تستوفى من المتعاملين مع البلدية بشكل مباشر بصفة تجهيز البلدية بإحتياجاتها السلعية أو الخدمية بأجور معينة.

ج. موارد مالية تستوفي لمصلحة الإدارة المسؤولة عن الدائرة البلدية، والمتمثلة بأمانة بغداد ومجالس المحافظات، وتشمل: (الرسوم، الغرامات، الأملاك، إيرادات إنتاج نشاط سلعي، إيرادات أخرى متفرقة) وجميع هذه الموارد الذاتية تودع في صندوق البلدية، وعند نهاية السنة المالية تحول لحساب الجهة المسؤولة عنها، وهذه الجهة تستطيع إنفاق هذه الموارد للأغراض المحلية حسب ما تراه مناسب* شرط أن تعيد الفائض منها بعد نهاية السنة المالية اللاحقة إلى وزارة المالية.

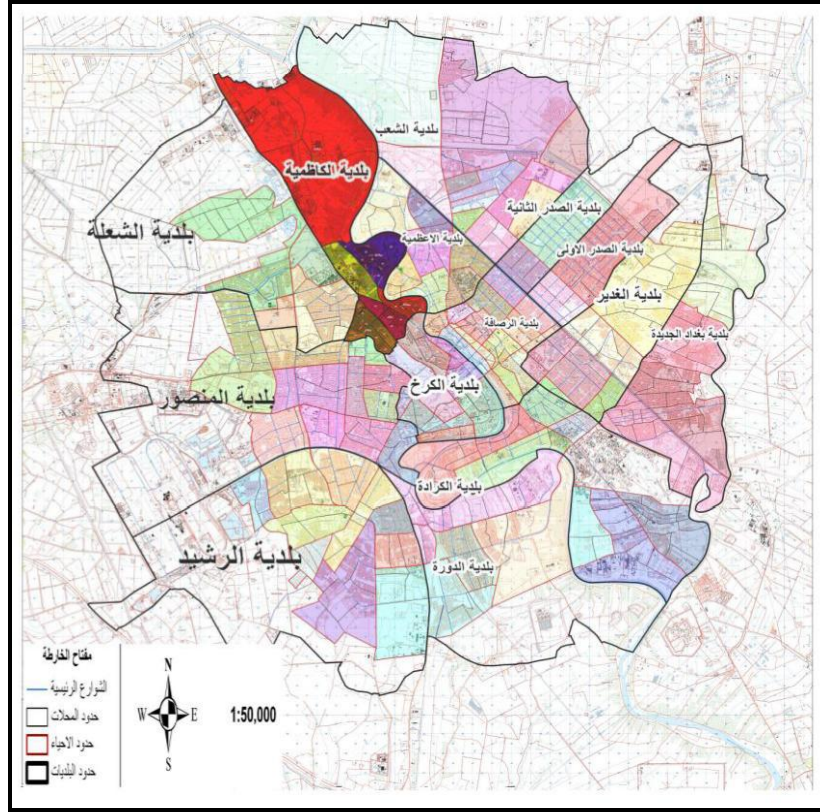
ثالثاً: الموارد المالية الخارجية : تكون البلدية العراقية هي من مؤسسات التمويل المركزي، فإن القروض غير مسموح بها في هذه الحالة؛ لإنتفاء الحاجة إليها كون الموازنة المركزية تغطي جميع الإحتياجات المالية، وهناك المنح والتبرعات المقدمة من جهات خارجية متمثلة بمنظمات دولية: كصندوق التنمية الدولي، وصندوق الإغاثة ومنظمات المجتمع المدني، وهذه ان كانت موجودة، فهي تُعدّ مورد وطني، ولا يحق للبلدية التصرف بها بموجب قانون الموازنة الاتحادية[27].

3- مدينة الكاظمية المقدسة والعناصر التمويلية الكامنه فيها :

3-1 مدينة الكاظمية المقدسة :

تُعدّ مدينة الكاظمية واحدة من المدن القديمة في العراق، ومن المواقع المهمة والغنية بتراثها التاريخي والمعماري، ويُعدّ قضاء الكاظمية احد الاقضية المعروفة، له تربة خصبة وذات سطح سهلي منبسط ويقع على الضفة الغربية لنهر دجلة حيث وفرة الموارد المائية، فضلاً عن وجود العامل الديني، والمتمثل بضريحي الإمامين الجوادين (عليهما السلام) جعلاً منه مدينة متميزة في بغداد من الناحية الدينية والسياحية والتجارية، ومن المواقع التي لها أثر بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي بشكل عام. وتقع مدينة الكاظمية في الجزء الشمالي من مدينة بغداد، وشكلها العام اقرب إلى الدائري بنصف قطر، يحدها من الجنوب قضاء الكرخ، ومن الغرب سكة حديد (بغداد- موصل)، ومن الشمال بوابة بغداد، ومن الشرق نهر دجلة، وكما في الخريطة رقم (1-3).

* - جاء في قانون الموازنة الاتحادية ضمن المادة (12) من القانون بأن يخول وزير البلديات والاشغال العامة صلاحية إجراء مناقلة بين الموارد الذاتية لموازنات المؤسسات البلدية ضمن المحافظة الواحدة، وإجراء المناقلة ضمن حساب السلع والخدمات لكل مؤسسة بلدية.



خريطة (3-1): موقع مدينة الكاظمية بالنسبة للعاصمة بغداد

2-3 العناصر التمويلية الكامنة في مدينة الكاظمية :

يوجد في الكاظمية العديد من المقومات التي إذا ما أُستغلت بشكل صحيح ، فإنها تُعتبر مصادر لموارد مالية كبيرة ، ومنها: الطلب السياحي ، والطلب التجاري، والطلب على مواقف السيارات.

أولاً: الطلب السياحي الديني في مدينة الكاظمية

تُعد مدينة الكاظمية إحدى المدن الدينية المعروفة في العراق، وتأتي بالدرجة الثالثة من حيث الأهمية بعد مدينتي النجف وكربلاء، وتتميز هذه المدينة بوجود العرض السياحي الديني الذي يجذب آلاف السياح سنوياً، ومن مختلف أنحاء العالم، وهؤلاء السواح يشكلون عوائد مالية جيدة يمكن أن تُشكل مصدر للتمويل الذاتي للبلدية إذا ما تم إستغلالها بطرق فعالة وناجحة لخلق مردودات مالية للبلدية تساهم في زيادة مصادر التمويل المحلي.

أ- العرض السياحي الديني في مدينة الكاظمية

تتميز مدينة الكاظمية بوجود العرض السياحي الديني المتمثل بالآتي:

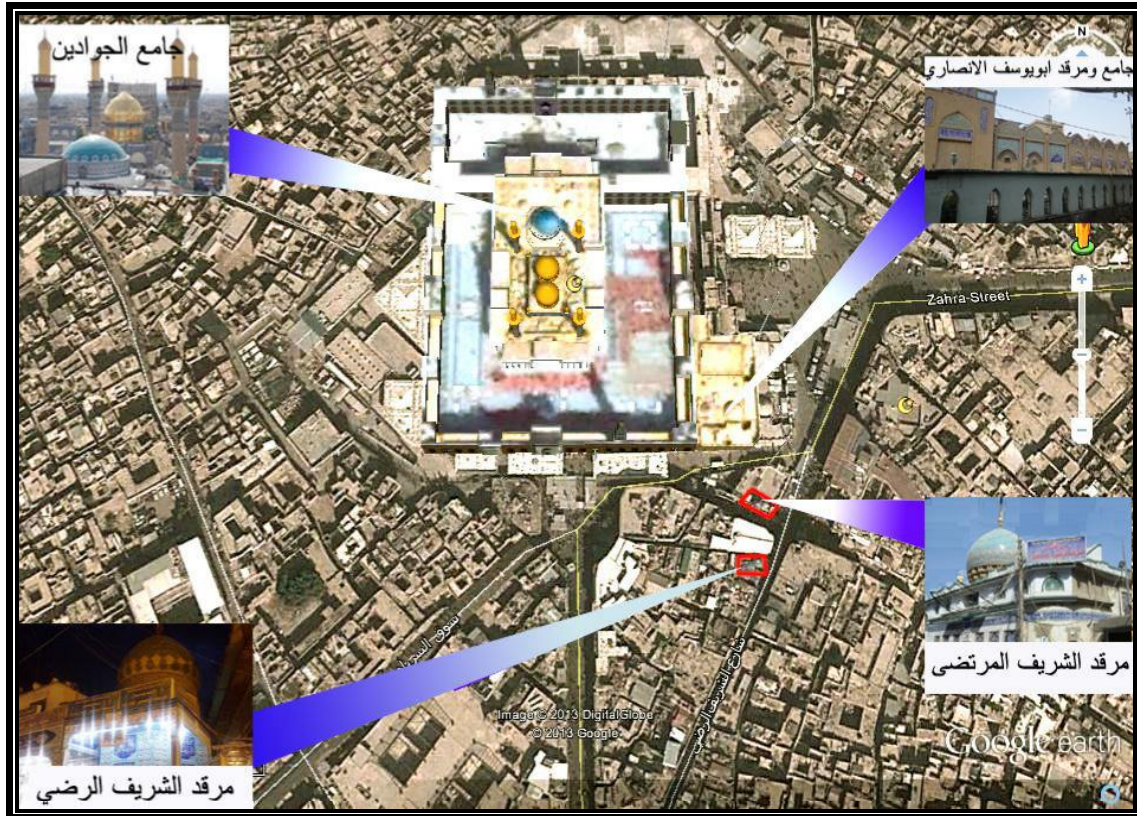
1. **المشهد الكاظمي المقدس:** ويمثل أهم العروض السياحية الدينية الأساسية في مدينة بغداد، ويُعدّ من أشهر المراكز الموجودة في المدينة؛ نظراً للأعداد الكبيرة من الزوار الوافدين اليه من داخل العراق وخارجه. ويشمل هذا المشهد مرقد الإمامين موسى بن جعفر ومحمد بن علي الجواد (عليهما السلام)، ونظراً لأهمية هذا

المشهد ومكانته في نفوس المسلمين, فقد أصبح مزاراً مهماً يتردد عليه الزوار من أجل الدعاء والتبرك, وقضاء الحوائج[28], وعلى هذا الاساس أصبح المشهد الكاظمي واحداً من افضل مناطق الجذب السياحي الديني في بغداد.

2. **مقام الشريف الرضي ومقام الشريف المرتضى:** وهي من المقامات المعروفة والمشهورة في مدينة بغداد, وهما سيدان جليلان يرجع نسبهما الى الإمام الكاظم (عليه السلام), وتكون زيارتهما بعد زيارة الإمامين الكاظمين, ويُعدان مركز جذب سياحي ديني يأمله العديد من الزوار في المدينة.

3. **جامع ومركز الشيخ ابو يوسف الانصاري:** وهو من الشخصيات المعروفة في العصر العباسي[29]. والجامع ملاصقاً للمشهد الكاظمي مما جعله ذا أهمية خاصة في نفوس المسلمين, وتأتي أهميته من حيث كونه احد المراكز التاريخية والاثرية, حيث يرجع وجوده لاكثر من (1200) عام.

4. **جامع الجوادين:** وهو واحداً من اروع الجوامع التاريخية والاثرية في مدينة بغداد, حيث يعود تاريخه الى العام (914هـ)[30], ومما ادى الى اعطاء هذا الجامع مكانة مميزة هو جواره للروضة الكاظمية.



صورة جوية (3-1) توضح العرض السياحي الديني في مدينة الكاظمية

ب- واقع حال السياحة الدينية في مدينة الكاظمية

مرت السياحة الدينية في مدينة الكاظمية بفترات تذبذب في أعداد السياح بحسب الأوضاع الأمنية التي مر بها العراق, فقد تميزت فترة ما قبل أحداث العام 2003, بوجود الإستقرار الأمني الذي دفع الى تنشيط الحركة

السياحية، ووجود أعداد كبيرة من السواح من مختلف الجنسيات. وبعد هذا العام وفي فترة تأزم الأوضاع السياسية إبان العدوان الأمريكي، وتغيير النظام السياسي في 9 نيسان من العام 2003، تعرضت السياحة الدينية الى التدهور شأنها شأن بقية القطاعات الاقتصادية في العراق، فقد تعرضت للشلل، وخاصة عندما تدهور الوضع الأمني، حيث أدى ذلك الى عزوف أغلب السواح عن المجيء الى بغداد. ولكن مع ذلك لم تخلُ تلك الفترة من وجود أعداد معينة من السواح، وبجنسيات محددة.

وبعد التحسن الذي ساد البلاد، وبدء مرحلة الاستقرار النسبي للوضع الأمني ما بعد العام 2007، شهدت المدينة مرحلة جديدة في توافد السياح بشكل متزايد، وخصوصاً مع التبدل الحاصل في أجهزة الدولة والحكم المحلي، والجدول الآتي يوضح توافد السياح منذ العام 1998.

جدول (1-3): عدد السياح القادمين الى مدينة الكاظمية للفترة (1998-2012) حسب الجنسية

الجنسية	1998	2000	2006	2008	2012
أيرانية	88085	172887	26692	840362	814558
هندية	3808	7730	-	6031	20364
باكستانية	7083	7462	-	5771	19847
افغانية	979	2603	-	234	8745
عربية	8444	144	-	4476	146188
اذريجانية	911	64	-	739	7432
اخرى	1352	2546	-	27	1064
المجموع	110662	193436	26692	857640	101819

المصدر: وزارة السياحة والآثار، دائرة المجاميع السياحية، قسم الإحصاء.

من ملاحظة الجدول (1-3) نرى أنّ عدد السياح في السنوات الأخيرة قد تضاعف بشكل كبير بالمقارنة مع أعوام ما قبل أحداث العام 2003، وهذا العدد الكبير من السواح يحقق مبالغ مالية بالعملة الصعبة داخل المدينة. ولمحاولة تقدير المردودات المالية السنوية التي تتحقق من جراء وجود هذا العدد من السياح في مدينة الكاظمية يوجب معرفة أسعار الفنادق في المدينة على إفتراض إن متوسط إقامة السائح هو (2) ليلة*، وإن الإحتياجات الرئيسية له خلال مدة بقائه في المدينة هي المسكن والغذاء، وهذه تحدد أسعارها حسب تصنيف الفنادق الموجودة، وحسب جنسية المجموعة السياحية*، والجدول ادناه يوضح الاسعار الموجودة في الفنادق لعام 2012 وحسب الجنسيات.

* - البرامج السياحية التي تطرحها شركات السفر والسياحة الموردة للمجاميع السياحية في العراق، شركة الطور للسفر والسياحة.
 * - تحدد أسعار المبيت في الفنادق في الليلة الواحدة حسب جنسية المجموعة السياحية؛ بسبب وجود عقود توريد سواح طول العام بين الشركات الأجنبية الموردة وأصحاب الفنادق.

جدول (2-3): أسعار المبيت في فنادق مدينة الكاظمية لعام 2012 حسب الجنسية

المجموعة	مدة الإقامة	تصنيف الفندق	سعر المبيت للفرد في الليلة الواحدة بالدولار الأمريكي (سكن + طعام)
الأيرانية	1-2 ليلة	جيد جداً	\$ 30
		جيد	\$ 25-22
الخليجية	1-2 ليلة	جيد جداً	\$60 بوفيه مفتوح
الهندية	1-2 ليلة	جيد جداً	\$35
والباكستانية		جيد	\$ 25-20
والافغانية			
باقي الجنسيات	1-2 ليلة	جيد جداً	\$45
		جيد	\$30-25

المصدر: الباحثة بالتعاون مع شركة الطور للسفر والسياحة.

عند مقارنة هذه الاسعار مع عدد السياح المتحقق في كل عام سنرى ان الواردات المتحققه ليست بالقليلة، وعلى سبيل المثال اذا أخذنا عدد السواح لعام 2012، وقمنا بضربهم بأقل سعر متحقق وهو (\$20) مضروبة في متوسط مدة بقاء السائح، وهو (2ليلة)، فإن الناتج سوف يكون (\$40727920) كحد أدنى، وقطعاً فإن السعر المتحقق هو أعلى من ذلك بكثير.

ولا يقتصر هذا المردود المالي على نفقات السكن والطعام فحسب، بل يمتد ذلك أيضاً الى ما ينفقه السائح في التسوق من الأسواق والمحلات التجارية في المنطقة، إضافة الى استخدام بعض المرافق الخدمية لتلبية حاجاته المختلفة أثناء تواجده فيها.

ثانياً: الطلب التجاري الموجود في مدينة الكاظمية

تُعد مدينة الكاظمية من المدن التي تمتاز بخصوصية من ناحية الوظيفة الأساسية، وهي الوظيفة الدينية التي من خلالها نشأت الوظائف الأخرى، ومنها الوظيفة التجارية، فالطلب الكامن على السياحة الدينية فيها، خلق معه طلب على التجارة بحكم العدد الكبير من السواح والزوار المحليين الذين إعتادوا على زيارة مرقد الإمامين، ومن ثم الذهاب إلى التسوق حسب الحاجة، كون توزيع استعمالات الأرض في مدينة الكاظمية يعتمد على القوى الروحية، ويعمل على تكامل المكونات الدنيوية ضمن الإطار الديني الذي يكون هو المتحكم في توزيع إستعمالات الأرض[31].

ان استعمالات الأرض للأغراض التجارية في مدينة الكاظمية قد تغيرت بشكل كبير، فبعدما كانت تشكل نسبة (6.4%) بمساحة قدرها (3.84) هكتاراً من مساحة الكاظمية، حسب دراسات بول سيرفس*، أصبحت في الوقت الحاضر تشكل نسبة (34%) بمساحة (32.27) هكتاراً[32]، وهذا التغير قد أسهم في تعدد وظيفتها الى جانب كونها مدينة دينية، فجعل منها مركزاً تجارياً مهماً؛ نتيجة لزيادة الطلب على الاستعمال التجاري، وعلى ضوء هذا التحول ازدادت الأسواق والمحلات التجارية، وتنوعت السلع والبضائع، مما ساعد على التطور الاقتصادي للمدينة بشكل عام.

* - حددت شركة بول سيرفس البولندية في العام 1973، البنية التجارية لمدينة بغداد عن طريق المخطط الإنمائي الشامل حتى العام 2000، ومنها منطقة الدراسة، وقد وضعت ترتيباً لأنماط الاستعمال التجاري في المدينة من مركز المدينة والمراكز القطاعية ومراكز الأحياء المتفرقة.

وهذا الطلب التجاري إذا ما تم توجيهه بشكل صحيح فإنه يمكن أن يرفد البلدية بموارد مالية جيدة. ويتمثل النشاط التجاري بما يأتي:

أ- الشوارع التجارية: يوجد في المدينة العديد من الشوارع التجارية، والتي تنتشر في معظم جهاتها، كشارع الزهراء (باب المراد)، وشارع باب القبلة، وشارع الشريف الرضي، حيث تتركز هناك مئات المحلات التجارية لمختلف السلع والبضائع، فضلاً عن الفنادق السياحية والمطاعم، لهذا تُعد المنطقة قبلة المتبضعين ليس من احياء قطاع الكاظمية فقط وإنما من قطاعات بغداد المختلفة [33]، وجميع الشوارع التجارية تعاني من الاكتضاض والازدحام خصوصاً في أيام العطل والاعياد وبعضها غير كافية لإستيعاب المتسوقين والباعة، بسبب ضيقها وكونها لم تخضع للتطوير فهي مازال على التصميم القديم، لذا هي بحاجة الى توسعة كي تكون بالمستوى المطلوب.

ب- الأسواق: تشتهر الكازمية بتعدد الأسواق وتنوعها، حيث يختص كل سوق منها ببيع منتجات معينة كسوق الذهب وسوق القماش، وهكذا، والعديد من هذه الأسواق تكون ممتدة ومتشعبة، فما ان تدخل في سوق معين حتى يتفرع منه عدة أسواق أخرى، حيث يمتد بعضها داخل أزقة ضيقة ليشمل معظم أجزاء المحلة الموجود فيها، وهذا نتيجة التوسع المستمر في الاستعمال التجاري، ولكون المنطقة تشتهر بالوظيفة التجارية منذ القدم، فإن بعض هذه الأسواق هي من الأسواق التراثية كسوق الأستريادي الذي يزيد عمره على مئة عام[34]. ويوجد في هذه الأسواق العديد من المشتغلين في البيع، فبعضهم أصحاب محلات تجارية، وبعضهم باعة متجولين، وهؤلاء بعدة أشكال كأصحاب الأكشاك والسقيفة الثابتة وكذلك العربات المتحركة (جنابر) و البسطات الأرضية أي المفترشين على الارض والمتجولين ببضاعتهم.



صورة جوية (2-3): تبين الشوارع التجارية في مدينة الكاظمية

ثالثاً: الطلب على مواقف السيارات في مدينة الكاظمية

يُعد الطلب على حركة النقل ومواقف السيارات من الخدمات المهمة والأساسية الناتجة عن الطلب السياحي والطلب التجاري، لأن انتقال السياح والزوار والمتسوقين من محال سكنهم إلى مراكز الجذب السياحي والتجاري لا يتحقق بدون هذه الخدمات، إذ إن طبيعة ونوعية هذه الخدمات هي التي تعمل على إنجاح الرحلة السياحية أو إفشالها بحكم الحاجة إليها [34]، ويُعد الطلب على مواقف السيارات (المرائب) أمر ضروري بالنسبة للسائح والزائر والمتسوق على السواء، خصوصاً للذين يمتلكون سيارات خاصة، وكذلك باصات النقل السياحي التي تجلب المجاميع السياحية، وبالطبع فإن وجود عدد كبير من المرائب سوف يساعد على توفير الأجواء المريحة لهم، والعكس صحيح، أما المرائب الموجودة في مدينة الكاظمية فعددها حوالي (9مرائب)، تتركز في شارع فتاح باشا، وشارع الحمزة، وشارع العسكريين، وهذا العدد الموجود قليل، خاصةً إذا علمنا أن سعة هذه المرائب تتراوح من (25-50) سيارة كحد أعلى، ولا يتناسب مع مكانة المدينة والحاجة لهذه الخدمة مع ما يلاحظ من التزايد المستمر في عدد السيارات، خصوصاً في الأعوام القليلة الماضية، مما يؤدي إلى حدوث زخم على هذه المرائب، وقد يصل الحال في أيام المناسبات إلى وقوف السيارات داخل الشوارع الفرعية، ومن ثم ازدحامها بشكل كبير أمام المارة. وهذا الطلب على مرائب السيارات ممكن أن يُعد مصدر تمويل مهم وجيد للبلدية، في حال توجيهه بطريقة ناجعة وفاعلة.

وهنا ينبغي معرفة ما إذا كانت جميع هذه الواردات هي لقطاع الخاص؟ أم إن البلدية تحصل على جزء منها؟

3-3 الموارد المالية في بلدية الكاظمية المقدسة :

دائرة بلدية مدينة الكاظمية المقدسة هي إحدى الدوائر الخدمية التابعة لأمانة بغداد، ويبلغ عدد نفوس بلدية الكاظمية (539,348) نسمة [35]، وتبلغ المساحة الكلية للحدود الإدارية لبلدية الكاظمية (56,0984) كم²، مقسمة إدارياً على عدد من القطاعات، كل قطاع يحتوي على مجموعة من المحلات السكنية والمناطق، وصل مجموعها إلى (21) محلة سكنية بالإضافة إلى منطقة التاجيات و أبو الجدايل.

ولبلدية الكاظمية العديد من الموارد المالية التي تستخدمها في القيام بالمهام والواجبات الخدمية، وهذه الموارد، منها ماهو مركزي يقع ضمن التخصيصات الحكومية في الموازنة العامة، ومنها ماهو ذاتي تقوم بجمعه في نطاق الرقعة الجغرافية لحدودها الإدارية.

أولاً: الموارد المالية المركزية

تُعدّ الموارد المالية المركزية من المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها دائرة بلدية الكاظمية في تمويل احتياجاتها المالية وإدارة شؤونها الخدمية والفنية، وتزود بها عن طريق الموازنة التخطيطية التابعة لها، حيث تقوم دائرة بلدية الكاظمية بإعداد الميزانية التخطيطية التابعة لها، وميزانية المراجعة الشهرية، وإعداد مصاريف الخطة الشهرية، وترفعها ضمن موازنتها السنوية إلى أمانة بغداد التي تقوم بتوحيدها ضمن موازنتها التشغيلية، وتقوم برفعها إلى وزارة المالية، شأنها شأن الوزارات والمؤسسات العراقية الأخرى، متضمنة الخطط والمشاريع والنفقات مضافاً إليها مبالغ الرواتب للموظفين، ويتم الصرف على وفق بنود الموازنة.

وقد بلغ مجموع الموازنة التخطيطية لبلدية الكاظمية لعام 2011 تحديداً (19168236500) دينار عراقي، وفي العام 2012م (17468118145 دينار) [36]، وبمقارنة ميزانية العاملين نرى الفرق بينهما وهو (1700118355) دينار،

وهذا يعني إن تخصيصات البلدية المالية قد انخفضت بمقدار مليار وسبع مئة مليون دينار، وهو مبلغ ليس بالقليل، ومن ثم فإن ذلك الفرق يشير الى عدة أمور يقع في مقدمتها عدم توفر الأموال الكافية لدى أمانة بغداد، وهذا ما يتسبب بالتأثير في مستوى ونوعية الجانب الخدمي المقدم، فبحكم موقع ومكانة مدينة الكاظمية، فإن دائرتها البلدية تُعدّ من البلديات المهمة والحيوية في بغداد، لمكانتها الدينية والاستراتيجية، مما يتطلب منها الإهتمام بالجوانب الخدمية بشكل أكبر لتوفير الاحتياجات الأساسية لسكان المدينة من جهة، وللعديد الكبير من السواح والمتسوقين فيها من جهة أخرى، وهذا يحتاج الى تضافر الجهود المادية والبشرية بشكل كبير.

إن طبيعة المدينة ووضعها يفرضان على البلدية توفير جوانب خدمية أكبر وبدرجة أعلى، ومن ثم فإن ذلك يجعل الإحتياج الى موارد مالية أكثر يُعد من الأمور الطبيعية والبدئية بشكل عام، وهنا تبرز الحاجة الى وجود الموارد المالية الذاتية لتؤدي دور الإسناد والدعم في حال انخفاض الموازنة، وعدم توفر المال الكافي، ولضمان إستمرارية التمويل، وعدم تأثره بالظروف الخارجية بشكل مباشر، إذ إن الموارد المالية الذاتية تتسم بقدرتها على الديمومة والإستمرار، فكلما زاد الإهتمام بها، زادت قدرتها على التوسع والزيادة والبقاء، مما يؤثر إيجاباً في عمل البلدية، وزيادة خدماتها المقدمة، نتيجة لتوفر الأموال اللازمة.

ثانياً: الموارد المالية الذاتية

أ- مكونات الموارد المالية الذاتية

بلدية الكاظمية العديد من مصادر التمويل الذاتية، والتي إذا ما أحسن إدارتها واستغلال إمكانياتها يمكن أن تطرح واردات مالية عالية، وهذه الموارد تتمثل بالآتي:

1. **الضرائب:** تقوم بلدية الكاظمية بإستحصال نوعين من الضرائب هما ضريبة الآليات* وضريبة المحلات (المجهزين)*، وتستوفي من المتعاملين مع البلدية بموجب عقد لفترة معينة يستقطع خلالها مقدار الضريبة حسب العقد المبرم بين الطرفين بنسبة (3.3%) من كل دفعة من قيمة العقد*، ويستحصل مقدار الضريبة عن طريق مستندات صرف، وتحرر صكوك بموجبها تدفعها في نهاية السنة لصالح الهيئة العامة للضرائب.
2. **الرسوم:** وتُعدّ من الموارد الذاتية المهمة بالنسبة لبلدية الكاظمية، وتتعدد أنواع الرسوم الموجودة في البلدية حسب نوع النشاط، وهناك بعض من الرسوم تستقطع من حساب التأمينات المدفوعة مسبقاً من الأشخاص والجهات التي تستحصل على رخصة للقيام بعمل معين، وهذه التأمينات تشمل رسم كل من (البناء، والبناء الإضافي، والطابع، ومواقف السيارات).
3. **الغرامات:** تقوم البلدية بإستيفاء غرامات وتعويضات مختلفة عن المخالفين للقوانين والأنظمة والمتجاوزين على المال العام.
4. **الأموال:** تمتلك بلدية الكاظمية العديد من الأملاك والعقارات التي تقع ضمن حدودها الإدارية، ويبلغ عددها (562) ملك موزعة بين محال تجارية ودكاكين وأكشاك وساحات وقوف سيارات ودور تراثية وساحات باعة متجولين ومقاهي وإفران ومشاتل وغير ذلك. ويبلغ عدد الأملاك المؤجرة منها (252)، وجميع أملاك البلدية تخضع للإيجار عن طريق المزايدة العلنية [37]، أي أن هناك أكثر من 50% من هذه الأملاك غير مؤجرة.

* - وهي ضريبة تستقطع من أصحاب الآليات التي تقوم البلدية بإستجارها للأعمال الخدمية كالكاسبات والساحبات والصهاريج وغيرها.
 * - وهي ضريبة تستقطع من أصحاب المحلات والمتاجر المتعاملين مع البلدية بتجهيزهم بالمواد الأولية اللازمة للأعمال البلدية كمجهزين مواد البناء و المواد الزراعية وغيرها.
 * - يخضع العقد لقانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل، وتحدد نسبة الإستقطاع حسب هذا القانون.

وبالتالي فإنها تصبح عديمة النفع وغير ذات جدوى مادية، إضافة الى حالة الإهمال التي ممكن أن تُعانيها هذه الأملاك لعدم الصيانة وسوء الإستخدام، وفي هذا وذاك ضياع لموارد مهمة يمكن الإستفادة منها في تطوير الواردات البلدية.

علاوة على ذلك فإن هذه الاملاك لا تطرح مردودات مالية بشكل مباشر ومستمر دون إنقطاع، وإنما يكون البعض منها منقطع في الإيراد، والبعض الآخر غير مجدي مادياً نتيجة وجود عدد من الأملاك غير مؤجرة، على الرغم من وجود الكثير منها يتمركز في قلب المحيط التجاري للمركز الكاظمي المقدس، مما يجعلها ذات أهمية كبيرة من ناحية الموقع، ومن ثم فهي ممكن أن تكون ذات موارد عالية إذا ما تم إستخدام إمكاناتها بشكل متكامل وهادف.

وبعاني قسم من الأملاك والعقارات من عدم وجود راغب في إيجارها؛ وذلك لعدة أسباب تتلخص في الآتي:

- أ- التجاوزات على الأملاك، كتشديد الدور المتجاوزة على الاراضي والساحات التابعة للبلدية.
 - ب- تمرد بعض الشاغلين للعقار على قوانين الدولة، ورفضهم لدفع إيجار أو إخلاء العقار.
 - ج- غلق الطرق المؤدية إلى بعض الأملاك؛ بسبب الأوضاع الأمنية كأن تكون قريبة من مؤسسة حكومية أو جهة معينة تحتاج الى حماية خاصة.
 - د- عدم تفعيل القوانين الرادعة بحق المخالفين والمتجاوزين على عقارات وأملاك البلدية.
5. إيرادات أخرى: وتشمل الإيرادات التي لم تدخل ضمن الأبواب السابقة. وكما في الجدول (3-3)

جدول (3-3): يبين إيرادات بلدية الكاظمية لعامي 2011 و 2012 بالدينار العراقي

نوع الإيراد	واردات العام 2011	واردات العام 2012	الفرق
الضرائب	8812750	18801750	+113%
الرسوم	418175850	681763600	+63%
التأمينات	269705950	44001050	-83%
الغرامات	560302000	596149500	+6%
إيرادات أخرى	101835000	95420500	-6%
المجموع	1358831550	1436136400	+5%

المصدر: دائرة بلدية الكاظمية/ قسم المالية.

من الجدول رقم (3-3) نرى إن الضرائب قد ارتفعت في العام 2012، عن العام السابق بمقدار (9989000) دينار، أي بنسبة 113%، وهذا مؤشر إيجابي كون الواردات قد زادت، كما انه يعد مؤشر على زيادة تعاملات البلدية مع الجهات الخارجية، وهذا بدوره يحتاج الى زيادة الأموال المخصصة للإنفاق، أي زيادة الإحتياج المالي. كما ان إيرادات الرسوم قد أرتفعت في العام 2012 بنسبة 63% عن العام السابق، وهذا مؤشر على نمو الواردات الذاتية، ولكن مجموع الرسوم يبقى منخفض لايتناسب ومكانة المدينة التجارية والسياحية، والسبب في إنخفاضها يرجع الى تردي آلية الإستحصال، وعدم دفع الكثير من الرسوم المستحقة من جهة، كما إن الرسوم الموجودة تنفقر الى العديد من أنواع الرسوم كإيرادات الخدمة المتنوعة، ورسوم المجازر، وبذل المنفعة، والموجودات الثابتة،

ورسوم المزاد، وغيرها، وجميع هذه الرسوم تقوم البلدية بجمعها، ولا يحق لها التصرف بأي جزء منها، وأتت تحولها الى حساب أمانة بغداد.

أما بالنسبة للتأمينات فقد إنخفضت هي الأخرى إنخفاضاً كبيراً في العام 2012 عن العام السابق وبنسبة 83%، مشيرة الى ضعف نمو الموارد الذاتية، ومن ثم يتطلب الإهتمام بهذا الجانب من الواردات، والحرص على تنميته وتطويره. وبالنسبة للغرامات فان هناك تقارب في الإيرادات بين العامين، فالزيادة في عام 2012 نسبتها 6% فقط، وهذه الإيرادات تعتبر منخفضة بالنسبة الى وحدة بلدية كالكاظمية، إذا ما قورنت بالمخالفات التي نراها في الشوارع كالتجاوزات على المال العام، وعلى الارصفة والطرق، وخصوصاً في المناطق التجارية.

ولو نظرنا الى الإيرادات الأخرى نلاحظ إنها قد إنخفضت في العام 2012 بنسبة 6% عن العام السابق، كما إن هذا النوع من الإيرادات ضعيف جداً، فليس هناك وجود لأي أنشطة تجارية أو استثمارية أو سلعية على الرغم من وجود المقومات المساعدة على إقامتها في المدينة، فلا وجود لأنشطة ذات طابع تمويلي، ولا وجود لخدمات ذات طابع استثماري، كما ان إيرادات بيع الماء أو المخلفات أو الثمار والمشاغل مخفية هي الأخرى، وحتى إيرادات الاعوام السابقة هي ناتجة عن الرسوم لاعوام سابقة، وبالتالي فإن الإيرادات هنا قليلة وغير متنوعة ومتقاربة في المقدار من عام الى آخر، فلا وجود للزيادة فيها، وإنما تعتمد على وجود بعض الإيرادات العرضية التي تظراً أحياناً كبيع تندر (مواصفات فنية) مثلاً، وهذا النوع من الإيرادات يكون قليل، و وقتي لفترة قصيرة، وغير مجدي مادياً.

ب- تحليل إجمالي لمكونات الموارد المالية الذاتية

بعد عرض الموارد المالية الذاتية الموجودة في بلدية الكاظمية نستطيع أن نقول بأنها ضعيفة بشكل عام، ولا تتناسب ووضع المدينة وإحتياجاتها المالية للخدمات، وهذه الموارد تعتمد بشكل رئيس على الرسوم والغرامات، فهي أعلى الإيرادات الموجودة، وأكبرها نسبةً من مجموع الإيرادات الذاتية، وكما في الجدول (3-4) :

جدول (3-4): يوضح مجموع الإيرادات الذاتية لبلدية الكاظمية لعام 2012، والوجهة التي تذهب إليها				
ت	نوع الإيراد	التحصيل	النسبة المئوية	الوجهة
1	الضرائب	18801750	1%	100% الى الهيئة العامة للضرائب
2	الرسوم	681763600	47,5%	100% الى أمانة بغداد
3	الأمانات	44001050	3%	29% الى وزارة المالية 71% الى أمانة بغداد
4	الغرامات	596149500	41,5%	100% الى أمانة بغداد
5	الإيرادات الأخرى	95420500	7%	100% الى أمانة بغداد
	المجموع	1436136400	100%	

المصدر: الباحثة بالإعتماد على الجداول السابقة وقسم المالية في بلدية الكاظمية.

نلاحظ من الجدول (3-4) إن مجموع الإيرادات الذاتية المتحققة لعام 2012، هو (1436136400) دينار، وهي ليست بالكثيرة بالنسبة للبلدية وإحتياجاتها المالية إذا ما قورنت بموازنة البلدية للعام نفسه، والبالغة (17468118145) دينار، فهي تعادل نسبة (8%) فقط من الموازنة، أي من الإيرادات المركزية، ومعنى ذلك أن البلدية تستطيع أن توفر ما يعادل (8%) من إحتياجاتها المالية السنوية (عدا إيرادات الأملاك)، ومن ثم فإن إمكانية التمويل

الذاتي تكون ضعيفة في هذه المنطقة الحيوية والمهمة من بغداد، والتي تزخر بسياحة دينية وإمكانات تجارية كبيرة، فكيف هو الحال في البلديات التي لا تحوي على أي إمكانات تمويلية؟ زيادة على ذلك، فإن معظم هذه الإيرادات تذهب الى أمانة بغداد، ونسبة منها أيضاً الى وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب، دون أن تتاح الفرصة للبلدية للإستفادة من هذه الموارد الذاتية لتطوير أدائها الوظيفي من جهة أو في تعظيم المردود المالي لها في الأعوام اللاحقة من جهة أخرى.

إن تحليل معطيات الجدول رقم (3-4) توضح الوجهة التي يذهب إليها كل إيراد، والنسبة المئوية منه، حيث نجد أن ما يتبقى للبلدية في نهاية السنة المالية هو (صفر)، فلا تستطيع الإستفادة أو التصرف بشكل مباشر من أي مورد ذاتي تجمعه أو تستحصله، ففي نهاية السنة المالية تقوم البلدية بإيداع جميع الواردات الذاتية في الحساب الجاري، وحساب الأمانات التابع لأمانة بغداد، وتقوم بتصفير الصندوق في آخر يوم من نهاية العام، وهذا مؤشر سلبي من شأنه أن يحد من أهمية هذه الموارد لدى البلدية، ويحد من الرغبة في زيادتها، والحرص على استحصالها أو على الأقل عدم الإهتمام في إستحصلها، مما يؤدي في النهاية الى قتلها في الوحدة البلدية.

ج- معوقات إستحصل الموارد المالية الذاتية

تواجه عملية جمع وإستحصل الموارد المالية الذاتية في بلدية الكاظمية العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤدي الى نقص في حصيلة هذه الموارد، ومن أهمها [38]:

1. الوضع الأمني المعقد الذي تعانيه المنطقة، والذي يتخذ أغلب أصحاب المحلات كحجة لعدم دفع مستحقاتهم المالية بذريعة غلق النوافذ المؤدية الى محلاتهم، ومن ثم إنخفاض وارداتهم المالية.
2. قلة الوعي لدى معظم المكلفين بضرورة وأهمية دفع المستحقات المالية التي في نعمتهم، مما يجعل أغلبهم غير راغب بالدفع.
3. ضعف تطبيق وتفعيل القوانين الرادعة بحق الممتنعين عن الدفع، والمتجاوزين للقوانين والانظمة.
4. كثرة المشاكل التي تحصل بين المكلفين والجباة؛ نتيجة تمنعهم عن الدفع لدرجة تحصل معها تهديدات متكررة للجباة تحول دون قيامهم بعملهم.
5. عدم وجود تحفيز مادي للجباة يزيد من رغبتهم في تحصيل الواردات، كون جميع الواردات تذهب الى أمانة بغداد، ومن ثم فهم يعرضون أنفسهم للخطر دون أي تشجيع، مما يجعلهم غير مهتمين بالعمل وغير راغبين في تطوير عملهم أو حتى في إبتكار طرق جديدة في عملية التحصيل.
6. قلة إهتمام البلدية بهذه الموارد، وعدم إدراكها لإهميتها، كونها لا تستفيد منها بشكل مباشر، ومن ثم فهي لا تحرص على زيادتها، ولا تبذل أي مجهود لتنويع مصادرها.

3-4 الإطار المنهجي للدراسة الميدانية :

ان الغرض الرئيس من التحليل الميداني هو لإثبات فرضية الدراسة بالاعتماد على المنهج الميداني في التحليل، وقد استخدمت الدراسة اسلوبي الاستبيان والمسح الميداني، للوقوف على نحو واقعي على آراء الجمهور والمتخصصين في تقييمهم لمدى إمكانية زيادة مصادر التمويل الذاتي من جهة ومدى فاعلية الجانب السياحي والتجاري في زيادة الموارد المالية الذاتية من جهة أخرى، وقد اتبعت في هذه الدراسة أداتين او نوعين من الاستبيان هما:

- 1- استمارة استبيان تخص الجهات العاملة والمسؤولة عن الشؤون البلدية لمعرفة مدى إمكانية زيادة الواردات الذاتية للبلدية، واستخدام الجانب السياحي في التمويل الذاتي.
- 2- استمارة مسح ميداني تخص العاملين في المناطق التجارية والمواقف ضمن الحدود البلدية، لمعرفة مدى تأثير العامل السياحي في الحركة التجارية، ومن ثم إمكانية زيادة الواردات البلدية.

أولاً: حجم العينة واسنوب اختيارها

شملت عملية الاستبان عينة عمدية من المختصين في بلدية الكاظمية بإعتبارها منطقة الدراسة، ومن المختصين في وزارة البلديات/ مديرية البلديات العامة بَعْدَها الجهة المسؤولة عن رسم القرارات المتعلقة بالشؤون البلدية، وهذه العينة تمثلت بموظفي كل من الأقسام والشعب التالية ونسبة (100%) من: قسم (المالية، القانونية، التخطيط والمتابعة، الموازنات، شعبة الجباية، شعبة الصندوق، عدد من المدراء والمختصين)، وقد بلغ العدد النهائي لإستمارات الاستبيان هو (50) إستمارة.

أما إستمارة المسح الميداني، والتي تخص العاملين في المناطق التجارية، فقد شملت عينة عشوائية لعدد من المحلات في الشوارع التجارية بنسبة (10%)، وباعة متجولين في الأسواق بنسبة (5%)، ومواقف السيارات القريبة في المدينة بنسبة (100%)، وقد بلغ العدد النهائي لإستمارات المسح الميداني الخاص بالعاملين في المناطق التجارية هو (100) إستمارة.

ثانياً: التحليل الإحصائي

تم إستخدام الإحصاء الوصفي والإستدلالي لتحليل تأثير المتغيرات في الظاهرة المدروسة، ولتفسير العلاقة والترابط بين المتغيرات المعتمدة في كل من الإستبيان الأول والثاني لمعرفة نوع التأثير لكل متغير في الآخر، وفي مجموع المتغيرات والتأثيرات بين كل من السياحة الدينية والموارد الذاتية للبلدية، وصولاً إلى ما تترجمه الأرقام المستخرجة من إثبات الفرضية أو عدمها.

أ- تحليل أسئلة الإستبيان الأول الخاص بموظفي البلدية والمديرية العامة للبلديات.

تمحورت الاسئلة حول مدى كفاية التخصيصات المالية المقدمة من الحكومة للبلديات لارتفاع بالخدمات المقدمة للمواطنين، ومدى تناسب الواردات التي تستحصلها البلديات مع الكلف التي تحتاجها لانجازها المهام الموكلة إليها، وفيما لو كان هنالك مجالات لتحسين الواردات البلدية الذاتية، ووجود إمكانية لزيادة مصادر التمويل البلدي، وتأييد تصرف الدوائر البلدية بالموارد التي تحصل عليها نتيجة تقديمها للخدمات، وإمكانية زيادة الرسوم والغرامات

المستحصلة، وكم من هؤلاء الموظفين يعتبرون السياحة الدينية مصدر تمويل لصندوق البلدية، وهل هم يؤيدون قيام البلدية بالإستثمار السياحي لحسابها الخاص، وكانت النتائج إيجابية حيث ان الكثير منهم يؤكد على إمكانية زيادة مصادر التمويل ويؤيد التصرف بالموارد الذاتية وزيادة الرسوم والغرامات، كما ان الذين يعتبرون السياحة مصدر تمويل هم الاعلى نسبة، إذ يؤيدون الإستثمار السياحي لحساب البلدية، وكما في الجدول رقم (3-5).

جدول (3-5): يبين النسب المئوية للإجابات الخاصة بإستبيان العاملين في البلديات

ت	الأسئلة	نعم	لا
1	كفاية التخصيصات الحكومية	32%	68%
2	تناسب الواردات مع الكلف	30%	70%
3	وجود مجالات لتحسين الواردات	94%	6%
4	إمكانية زيادة مصادر التمويل	88%	12%
5	تأييد التصرف بالموارد الذاتية	86%	14%
6	تأييد زيادة الرسوم والغرامات	54%	46%
7	إعتبار السياحة مصدر تمويل	94%	6%
8	تأييد الإستثمار السياحي لحساب البلدية	76%	24%

ب- تحليل أسئلة الإستبيان الخاص بالمسح الميداني للمناطق التجارية.

المحور الأول: الأسئلة الخاصة بالسياحة الدينية

تمحورت الأسئلة حول تأثير السياحة الدينية في العمل والمردود المادي للعاملين في المناطق التجارية، وعلاقة ذلك المردود بعدد السواح، وحقت الإجابات نسبة عالية للتأثير الإيجابي، وهذا يعني ان لها تأثير كبير في التجارة بالمنطقة، في حين بلغ أعلى وسط حسابي بتأثير السياحة في العمل بمقدار (1.3)، وهذا يفسر بان السياحة الدينية لها اثر كبير في العاملين ضمن حدود البلدية، والجدول (3-6) يوضح النسب المئوية للإجابات عن أسئلة السياحة الدينية.

جدول (3-6): يبين الإجابات عن أسئلة السياحة الدينية

ت	الأسئلة	الإجابات	النسبة المئوية
1	تأثير السياحة في العمل	أيجابي	84
		سلبي	2
		لاتؤثر	14
	المجموع		
	100%		
2	التأثير المادي للسياحة	نعم	84
		لا	16
	المجموع		
	100%		
3	علاقة الواردات بعدد السواح	نعم	84
		لا	16
	المجموع		
	100%		

المحور الثاني: الأسئلة الخاصة بالموارد الذاتية للبلدية

وهذه الأسئلة تمثلت بنوع الخدمات المقدمة، ونسبة دافعي الرسوم، ومقدار الرسم المستحصل، وطريقة إستحصله؛ لمعرفة أيهما أكثر تأثيراً في الموارد البلدية، وقد تبين إن طريقة إستحصل الرسوم البلدية من أكثر المتغيرات الموجودة تأثيراً في الموارد الذاتية، إذ بلغ الوسط الحسابي (3.35)، وبالتالي فهي تحتاج الى تنظيم ودقة في العمل من ناحية الأسلوب المتبع ومن ناحية الفئات المشمولة بكل أسلوب.

جدول (3-7): يبين إجابات أسئلة الموارد الذاتية لبلدية الكاظمية

السؤال / نوع الخدمات				السؤال / مقدار الرسم			
نوع الإجابة	جيد	متوسط	ضعيف	نوع الإجابة	نسبة مئوية من الوارد	مبلغ محدد	كيفي
النسبة المئوية	21%	42%	37%	النسبة المئوية	44%	28%	28%
السؤال / دفع الرسوم				السؤال / طريقة الإستحصل			
نوع الإجابة	نعم	لا	أحياناً	نوع الإجابة	يومية	أسبوعية	شهرية
النسبة المئوية	71%	13%	16%	النسبة المئوية	7%	2%	61%
							سنوية
							غير منتظم
							21%

من الجدول (3-7) نرى أن نوع الخدمات قد حقق أعلى نسبة في درجة المتوسط، وهذا يشير الى ضعف أو نقص في الإحتياجات المالية، لذا يجب على البلدية الإهتمام أكثر بنوعية الخدمة المقدمة، ومع هذه الدرجة، فقد بلغت نسبة دافعي الرسوم (71%) بأعلى تكرار، وهذا يشير الى أن جزء من المشمولين لم يدفعوا المستحقات التي بذمتهم، في حين حقق مقدار الرسم بطريقة نسبة مئوية من الوارد أعلى نسبة، وقد أعطت طريقة الإستحصل مؤشرات متفاوتة ما بين الشهرية وغير المنتظمة، مما يدل على عدم وجود منهاج ثابت أو طريقة محددة للإستحصل.

وقد إقتُرحت الدراسة، من خلال إجابات عينة البحث، ثلاث طرق لزيادة الرسوم البلدية كي تصبح ذات فاعلية ونفع أكبر، وهذه الطرق هي الزيادة في الرسوم مقابل تحسينات في نوع الخدمات التي تقدمها البلدية في المناطق التجارية، والزيادة في الرسوم مقابل تسهيلات في الدفع للمكلفين به كأن تعطي شهر مجاني مقابل شهرين من الدفع، والزيادة في الرسوم مقابل تحسين في وضع العمل ومساعدة العاملين في المناطق التجارية على ترويج بضاعتهم للسواح، وقد حصلت الموافقة على نسب ليست بالقليلة، ومن ثم فهي مؤشرات جيدة تدل على فاعلية هذه الطرق.

جدول (3-8): يبين إجابات الطرق المقترحة لزيادة الرسوم البلدية

الزيادة مقابل خدمة جيدة			
نوع الإجابة	نعم	لا	نوعاً ما
النسبة المئوية	41%	25%	34%
الزيادة مقابل تسهيلات دفع			
النسبة المئوية	60%	13%	27%
الزيادة مقابل تحسين العمل			
النسبة المئوية	72%	11%	17%

الإستنتاجات :**أ- الإستنتاجات العامة :**

1. التمويل الذاتي المحلي، يعكس قدرة الإدارة المحلية في التحرك بحرية في توفير عوائد مالية تساعدها على القيام بأنشطتها الخدمية بصورة أكثر كفاءة، مما يصب في خدمة المجتمع المحلي، ويعمل على النهوض بالتنمية المحلية.
2. البلدية العراقية لا تمتلك حرية للتصرف بأي جزء من الموارد الذاتية التي تخصصها، فالموارد المالية الذاتية في البلديات تكون من حق جهات أخرى (كأمانة بغداد، ووزارة المالية، والهيئة العامة للضرائب)، وما يتم جمعه من موارد يحول لحساب الجهة المسؤولة عن البلدية عند نهاية السنة المالية، وهذه الجهة تستطيع إنفاق الموارد للأغراض المحلية حسب ما تراه مناسب، شرط أن تعيد الفائض منها بعد نهاية السنة المالية الآتية الى وزارة المالية.
3. عدم تناسب الواردات التي تستحصلها البلديات مع كلف الخدمات المقدمة، والتي ترغب البلدية في تحسينها دائماً، كما ان التخصيصات الحكومية للبلديات غير كافية للارتفاع بالخدمات المقدمة للناس ضمن حدود البلديات.
4. عملية إستيفاء الرسوم البلدية تجري بشكل غير منتظم، بسبب إمتناع بعض المشمولين عن دفع مستحقاتهم المالية، كما ان عملية الإستحصال تتم بطرق غير منتظمة فهي من أكثر العوامل تأثيراً في الموارد البلدية، مما يتسبب في ضياع الكثير من الأموال.
5. وجود مجالات لتحسن الواردات الذاتية للبلدية، كما ان غالبية العاملين في الشؤون البلدية يؤيد تصرف الدوائر البلدية بالموارد الذاتية التي تحصل عليها نتيجة تقديمها للخدمات، ويؤيدون قيام البلدية بالإستثمار السياحي لحسابها الخاص.

ب- الإستنتاجات الخاصة بمنطقة الدراسة :

1. على الرغم من وجود الطلب السياحي، والطلب التجاري في مدينة الكاظمية، فإن بلدية الكاظمية مازالت تعاني ضعف الموارد المالية الذاتية المستحصلة ضمن حدودها الإدارية، وهذه الموارد لا تتناسب مع إحتياجاتها المالية لتغطية تكاليف الخدمات، والتي تزداد عام بعد آخر نتيجة للزيادة في عدد السواح والمتسوقين.
2. ان الموارد المالية الذاتية لبلدية الكاظمية تعتمد بشكل رئيس على الرسوم والغرامات، فهي أعلى الإيرادات المتحققة، وأكبرها نسبةً من مجموع الإيرادات الذاتية، وليس هناك وجود لأي إيرادات أخرى متنوعة كالأنشطة التجارية أو الإستثمارية أو السلعية على الرغم من وجود المقومات المساعدة على إقامتها في المدينة.
3. هناك جزء كبير من الأملاك والعقارات التابعة لبلدية الكاظمية لا تطرح مردودات مالية مباشرة ومستمرة، وإنما يكون البعض منها مقطوع في الإيراد والبعض الآخر غير مجدي مادياً بسبب الإهمال والتجاوزات، مما يؤدي الى ضياع لموارد مهمة يمكن الإستفادة منها في تطوير الواردات البلدية.
4. نتيجة لعدم وجود حرية التصرف بأي جزء من الموارد الذاتية في البلدية، فإن ذلك من شأنه أن يحد من أهمية هذه الموارد لدى البلدية، ويحد من الرغبة في زيادتها، والحرص على استحصالتها، أو لتتويع مصادرها، مما يؤدي بالتالي الى ضعفها، فضلاً عن وجود معوقات ومشاكل كثيرة في جبايتها تحد من رغبة الجباة في تحصيل الواردات.

التوصيات :**أ- توصيات تخص الجهات المسؤولة عن البلديات :**

1. إدراج التنمية السياحية وتطويرها ضمن أعمال وواجبات الإدارات المحلية، ورسم الإطار القانوني الذي يحدد كيفية إستغلالها في التنمية المحلية المستدامة.
2. العمل على تشجيع زيادة الموارد الذاتية في الدوائر البلدية عن طريق إعداد الدراسات والبحوث التي تعمل على صياغة طرق وأساليب جديدة في التمويل المحلي تساعد على تطوير صيغ التمويل وتنويع مصادرها.
3. إزالة العقبات والمشاكل التي تحول دون نمو الموارد الذاتية وزيادتها كتفعيل الإجراءات الرادعة والعقوبات بحق المخالفين للقوانين من المواطنين الممتنعين عن دفع واجباتهم المالية، والمتعدين على الأملاك البلدية، والمتسببين بالضرر بشكل مباشر بالأملاك وغيرها.

ب- توصيات تخص بلدية الكاظمية :

1. العمل على زيادة مبالغ الرسوم والغرامات الحالية في المناطق التجارية، وجعلها أكثر مما هي عليه بعد تقديم مقابل للمستفيدين يحفزهم على الدفع لكي تكون هذه الزيادة مستحقة لذلك، كإعطائهم شهر مجاني بعد شهرين من الدفع، أو مساعدتهم في ترويج بضاعتهم للسواح عن طريق إستخدام لافتات وإعلانات ضوئية تقوم البلدية بوضعها في مناطق قريبة من السواح أو في الشوارع الرئيسية، أو إستخدام بطاقات معينة تعطى للسواح عند دخولهم المدينة كدليل إرشادي وإعلاني يوضح ماموجود في المنطقة من اماكن تسوق وغيرها. أو تخصيص مناطق معينة للباعة المتجولين قريبة من اماكن وجود السواح.
2. إعادة النظر في صياغة الطرق المناسبة لإستحصال الرسوم البلدية، خصوصاً في أسواق الباعة المتجولين القريبة من المشهد الكاظمي والشوارع التجارية المحيطة، كتتنظيم عملية الإستحصال على وفق برنامج الفترة الزمنية، إذ يتم من خلاله تحديد مقدار الرسم بطريقة المبلغ المحدد حسب موقع الباعة، مع مراعاة تاريخ البدء بالعمل لكي يتم الإنتقال الى طريقة النسبة المئوية بعد مرور مدة معينة على العمل.
3. تحفيز الإستثمار السياحي في مجال الفنادق، حيث يُعدّ من الإستثمارات التي تمتاز بوفرة مدخولاتها المالية بالمقارنة مع العدد المتزايد من السواح، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية من القطاع الخاص على الإستثمار في أملاك البلدية القريبة من المشهد الكاظمي، مما يوفر مدخولات عالية للبلدية.
4. الإهتمام بأملاك البلدية التي تعاني من الإهمال، وعدم الصيانة، وخصوصاً تلك التي تم ترقيين قيدها أو التي لا يكون عليها طلب للإيجار، وتلك التي تحيط بالمركز وحول المشهد الكاظمي، والقيام بدراسات خاصة بعد تشكيل لجنة تختص بتطوير هذه الأملاك، وكيفية صيانتها ورفع عائداتها.
5. تخصيص حوافز مادية للجباة في البلدية من أجل تشجيعهم على جباية واردات البلدية، والعمل على تطوير طرق الجباية، ومحاولة إيجاد الحلول للمشاكل التي يعانونها.
6. إستخدام حق البلدية في إقامة الأنشطة السلية والإنتاجية، وإستغلال وجود المنطقة التجارية بإنشاء مشاريع ذات طابع تجاري (أسواق، مطاعم، مقاهي، وغيرها). فضلاً عن استخدام المنتجات التي تتوفر لدى البلدية في املاكها من المشاتل والمناطق الزراعية كفتح محلات لبيع الزهور والشتلات قريبة من المشهد الكاظمي، مما يساعد على توفير موارد مالية جيدة.

7. استخدام أملاك البلدية في إنشاء قاعات للمناسبات الخاصة والعامة، فمن المعروف أن غالبية الزوار، وحتى السواح يرغبون بإقامة مناسباتهم بالتزامن مع المناسبات الخاصة بولادات الأئمة أو المناسبات الدينية السعيدة، ويرغبون بإقامتها بالقرب من المشهد الكاظمي، وبهذه الحالة يحتاجون إلى قاعة مناسبات، خصوصاً أن المنطقة تفقر إلى وجود مثل هذه القاعات، وفي حال إقامتها، فإن الطلب عليها سيكون كبير، وتستطيع البلدية توفير عوائد مالية عن طريق إيجارها.
8. الإهتمام بسوق الإستريادي على إعتبار إنه السوق التراثي الموجود في المنطقة، ومحاولة تطويره بشكل فعال عن طريق القيام بعملية إعمار شاملة له تتمثل بإضافة الطراز المعماري التراثي على شكله الخارجي وجلب بعض المصنوعات اليدوية والحرفية فيه بالتعاقد مع أصحاب هذه الصناعات لعرض مصنوعاتهم في هذا السوق، وإن جلب مثل هذه المصنوعات سيجعل منها بضاعة رائجة، وبالأخص إذا ما تم عمل مجسمات معينة تمثل المشهد الكاظمي بقبته الذهبيتين لتعبر عن زيارة السائح لهذا المكان المقدس.
9. استخدام نظام البطاقات في مواقف السيارات القريبة من مداخل القطع المؤدية إلى المشهد الكاظمي، تخول أصحاب الكراجات الذين يحملونها من ركن سيارات السواح دون غيرهم لقاء زيادة الرسم البلدي.
10. الاستفادة من إملاك البلدية المتهرئة، خاصة تلك الواقعة على الشوارع الرئيسية، في بناء مواقف سيارات متعددة الطوابق؛ لحاجة المنطقة لمثل تلك المباني، ولما توفره من مردود مالي.
11. الإهتمام بالساحات المفتوحة والأماكن الخضراء في المنطقة القريبة من مركز البلدية بشكل عام، والقريبة من المشهد الكاظمي بشكل خاص كساحة عبد المحسن الكاظمي وساحة الشهداء، ومحاولة تجهيزها بكل ما يجذب السواح والزوار من وسائل ترفيهيه كنصب شاشات السينما ونصب بعض من ألعاب الأطفال التي تعمل بالأقراص المعدنية كما في المولات والمتاجر الخاصة، كونها توفر مبالغ جيدة لكثرة مرطادي هذه الأماكن.
12. إنشاء شعبة أو قسم خاص بالسياحة الدينية في بلدية الكاظمية يعنى بهذا القطاع، وما يحتاجه من إهتمام من قبل البلدية، وبالتنسيق مع شعبة الوعي البلدي لتصميم كتيبات تعريفية بالبلدية تعطى للسواح الأجانب متضمنه خارطة مسقط عليها مواقع الفنادق والمطاعم والمراكز المهمة، ومزودة بأرقام هواتف البلدية ليقوم السائح بالإتصال في حال إحتياجه لأي شي، وهذه الخدمات تكون مقابل أجور مادية تتقاضاها البلدية من السائح أو من أصحاب الفنادق.

المصادر:

1. الحناوي, ريماء, مبادئ السياحة, دار البركة للنشر والتوزيع, عمان, ط1, ص29, 2001.
2. Dimitrip s Buhalis & Carbs Costa, Tourism Management Dynamics, Prented Biddles. LTD. UK, p:31, 2006.
3. الروبي, نبيل, نظرية السياحة, مؤسسة الثقافة الجامعية في الاسكندرية, ص27, 1986.
4. عبد الوهاب, صلاح الدين, المنهج العلمي في صناعة السياحة, النظرية العامة للسياحة, القاهرة, ص59, 1967.
5. الروبي, نبيل, مجموعة الدراسات السياحية, اقتصاديات السياحة, مؤسسة الثقافة الجامعية, الاسكندرية, ص8, 1986.
6. حداد, مهنا, الاردن والسياحة, مشكلات وهموم على الساحة, ندوة الانثروبولوجيا السياحية, جامعة اليرموك, الاردن, ص129, 1997.
7. الحمدان, سهيل, الادارة الحديثة للمؤسسات السياحية والفندقية, دار الرضا للنشر, دمشق, ص60, 2001.
8. كامل, محمود, السياحة الحديثة علماً وتطبيقاً, القاهرة, ص75, 1975.
9. William,W., Smart, Planning Tourism Development quantative. Approaches, New York, Praeger Publisher, 1976, P:39.
10. محمد, د.هيام, الجغرافية السياحية مفهومها وجوانبها, مجلة الجمعية الجغرافية, المجلد العاشر, جامعة بغداد, كلية الآداب, 1978.
11. جاسم, سامي مجيد, تطوير السياحة في منطقة احوار العراق, رسالة ماجستير, مركز التخطيط الحضري والاقليمي, ص34, 1982.
12. Burns, P. and Holden , A. "Tourism a New Perspective" Prentice Hall, England, p41, 1995.
13. الصابري, يوسف عيسى, "المركزية واللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وأثرها على زيادة الكفاءة والفاعلية الإدارية, 2005: <http://publications.ksu.edu.sa/Conferences>
14. العواجي, إبراهيم محمد, "الإبداع في مجال الإدارة المحلية العربية, المفاهيم والتطبيق", ص13, 1987.
15. بطرس, ظريف, "الإدارة المحلية, مفهومها وايكولوجيتها", موسوعة الحكم المحلي, مطبعة النهضة, مصر, ص233, 1977.
16. الجابري, رائد, "مفاهيم ومصطلحات الرقابة الادارية", مجلة النبا, مؤسسة النبا للثقافة والاعلام, بغداد, العدد (84), 2006.
17. الشخيلي, عبد الرزاق, "الادارة المحلية دراسة مقارنة", دار الميسر, عمان, ص119, 2001.
18. عبد الحميد, د.عبد المطلب, "التمويل المحلي والتنمية المحلية", الإسكندرية الدار الجامعية, ص22, 2001.
19. المعاني, أيمن عودة, "الإدارة المحلية", دار وائل للنشر, عمان, ص152, 2010.
20. الزغبى, خالد سمارة, "التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية", المنظمة العربية للعلوم الإدارية, الأردن, ص22, 1985.
21. المادة الأولى من قانون إدارة البلديات رقم (165) لسنة 1964.
22. الوقائع العراقية, العدد (870), في 1963/12/10.

23. محمد, اوس محمود, "نور مصادر التمويل في ادارة وتخطيط الخدمات البلدية", رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا, جامعة بغداد, ص59, 2010.
24. أمانة بغداد, الدائرة المالية, قسم المصروفات, مقابلة مباشرة مع مدير القسم بتاريخ 2012/9/23.
25. الموقع الرسمي لأمانة بغداد, ضوابط إجازات البناء:
<http://www.amanatbaghdad.gov.iq/PageViewer.aspx?id=35>
26. دائرة بلدية الكاظمية, قسم المالية, مقابلة مباشرة مع مديرة القسم بتاريخ 2012/8/26.
27. المادة (1), من قانون الموازنة الاتحادية رقم (22) لسنة 2012
28. القرشي, زهير عباس, "المتغيرات المؤثرة في تنمية السياحة الدينية الإسلامية في العراق دراسة ميدانية للمشهد الكاظمي", رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية ص106, 2006.
29. الشكعة مصطفى, الأئمة الأربعة, مطبعة دار الكتب الإسلامية, ط1, مصر, ص205, 1986.
30. منشورات جمعية التوحيد, الجماعة والجامع, مطبعة الارشاد بغداد, ج1, ط1, ص55, 1971.
31. الكناني, كامل كاظم بشير, و خروفة, سهام صديق "الاعتبارات التخطيطية في إنشاء وتطوير المدينة العربية الإسلامية", مجلة المخطط والتنمية, العدد الثامن, جامعة بغداد, ص6, 1999.
32. دائرة بلدية الكاظمية, شعبة نظم المعلومات الجغرافية Gis.
33. الجنابي, هاشم خضير, و علي, محسن عبد, "التوزيع المكاني لإستعمالات الأرض التجارية المركزية في مدينة بغداد", مجلة كلية الآداب, العدد (93), ص18, 2010.
34. العجيلي, مهند سعدي غضبان, تنمية السياحة الدينية في مدينة الكاظمية المقدسة, رسالة ماجستير مقدمة الى مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا, جامعة بغداد, ص87, 2010.
35. وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء, التقديرات السنوية للسكان في بلدية الكاظمية حسب الإسقاطات لعام 2012.
36. الموازنة التخطيطية المنقحة لبلدية الكاظمية, دائرة بلدية الكاظمية, قسم المالية.
37. أمانة بغداد, دائرة العقارات, قسم الجباية, مقابلة مع الموظف المسئول عن أملاك بلدية الكاظمية بتاريخ 2013/1/15.
38. دائرة بلدية الكاظمية, قسم المالية, شعبة الجباية, مقابلة مع مدير الشعبة بتاريخ 2012/10/14.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
مركز التخطيط الحضري والاقليمي
للدراسات العليا

طالبة الماجستير/ نوال محمد سلمان
الاستاذ المشرف / أ.د. كامل كاظم بشير الكناني
إستمارة أسْتَبْيَان

أخي الموظف الكريم

في البدء تتقدم الباحثة بالشكر والامتنان لكم لتحملكم عناء ملء الاستمارة والاجابة عن اسئلتها علماً ان المعلومات التي ستزودنا بها هي لاغراض الدراسة, وان البيانات المطلوبة خاصة بالبحث العلمي, وعليه يرجى عدم ذكر الاسم والموقع الوظيفي وان المعلومات ستبقى سرية خاصة بالدراسة فقط .

لذا نرجو تعاونكم معنا عن طريق الاجابة عن الاسئلة بوضع علامة ✓ بعد الاجابة المختارة مع ذكر السبب اذا تطلب السؤال ذلك مع فائق الاحترام .

س1/ التحصيل العلمي

متوسط ☐ إعدادي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐
دكتوراه ☐

س2/ كيف تعمل البلديات باسلوب التمويل البلدي ، مع توضيح ذلك ان أمكن.

التمويل المركزي ☐ خليط من التمويل المركزي واللامركزي ☐ التمويل اللامركزي ☐
التوضيح:

س3/ كيف تصنف دور القوانين والتشريعات والقرارات الخاصة بتمويل البلديات وواراداتها المعمول بها حالياً.

جيد ☐ متوسط ☐ مقبول ☐ ضعيف ☐

س4/ هل تعتقد ان قوانين الواردات المستحصلة من جراء تقديم الخدمات البلدية والمنصوص عليها في التشريعات.

يتطلب تغييرها ☐ يتطلب تعديلها ☐ البقاء عليها كما هي ☐

س5/ هل تعتقد ان مبالغ الرسوم والجبايات والغرامات التي تفرضها البلديات حالياً للحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة يكفي لسد الاحتياجات المالية.

قليلة ☐ مقبولة ☐ عالية ☐

س6/ من اجل النهوض بالتنمية المحلية ورفع العائدات المالية...هل تؤيد زيادة الرسوم والغرامات الحالية وجعلها اكثر مما هي عليه الان للحصول على مستوى عالي من الخدمات.

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ كلا يذكر السبب:

س7/ هل ان الواردات التي تستحصلها البلديات حسب انواع الخدمات المقدمة تتناسب مع كلف الخدمات المقدمة والتي ترغب البلدية في تحسينها دائما.

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة بـ كلا يذكر السبب:

س8/ هل تعتقد ان هناك مجالات كثيرة يمكن ان تحسن البلدية وارداتها الذاتية عن طريقها.

نعم ☐ لا ☐

ذكر امثلة ان أمكن:

س9/ هل تعتقد ان التخصيصات الحكومية للبلديات كافية للارتقاء بالخدمات المقدمة للناس ضمن حدود البلديات.

نعم ☐ لا ☐

س10/ هل تؤيد ان تنصرف الدوائر البلدية بالموارد الذاتية التي تحصل عليها نتيجة تقديمها للخدمات

نعم ☐ لا ☐

ذكر السبب ان أمكن:

س11/ هل تعتقد ان السياحة الدينية تعتبر مصدر تمويل لصندوق البلدية عن طريق إستخدامها بشكل صحيح لكي تساعد على زيادة الواردات الذاتية.

نعم ☐ لا ☐

س12/ هل تؤيد قيام البلدية بالإستثمار السياحي لحسابها الخاص.

نعم ☐ لا ☐

س13/ هل بالإمكان زيادة مصادر التمويل البلدي.

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ نعم فما هي المجالات المتاحة لذلك تذكر رجاءاً.

-1

-2

-3

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
مركز التخطيط الحضري والإقليمي
للدراستات العليا

إستمارة المسح الميداني

أخي المواطن .. تحية طيبة .. يرجى قراءة أسئلة هذه الاستمارة ثم الإجابة عنها، علماً أنها مصممة لأغراض البحث العلمي، شاكرين تعاونكم معنا في الإجابة الدقيقة على أسئلة هذه الاستمارة دون ذكر الاسم. ملاحظة: يرجى وضع علامة ✓ داخل المربع الملائم لإختيارك.

أولاً/ أسئلة خاصة بالباحث: تجاب بالتعاون مع صاحب المحل

- س1/ هل أنت صاحب
☐ محل تجاري ☐ موقف سيارات ☐ بائع متجول ☐
- س2/ المستوى التعليمي:
☐ أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ إعدادي ☐ جامعي ☐
- س3/ هل تسكن في مدينة الكاظمية
☐ نعم ☐ لا ☐
- س4/ الحالة الاقتصادية
☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐
- س5/ كيف حصلت على مكان ممارسة المهنة
☐ ملك ☐ أيجار ☐ مساطحة ☐ تجاوز ☐

ثانياً/ أسئلة خاصة بالسياحة الدينية في مدينة الكاظمية

- س6/ هل تؤثر السياحة الموجودة في المدينة على عملك بشكل
☐ إيجابي ☐ سلبي ☐ لا تؤثر ☐
- س7/ هل تؤثر السياحة الموجودة في المدينة على مردودك المادي بشكل إيجابي
☐ نعم ☐ لا ☐
- س8/ هل هناك علاقة بين وارداتك المالية وبين عدد السواح والمتسوقين الموجودين
☐ نعم ☐ لا ☐

ثالثاً/ أسئلة خاصة بالموارد الذاتية للبلدية

- س9/ في مكان عملك هل تقدم لكم البلدية خدماتها بشكل
☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐
- س10/ هل تقوم بدفع الرسوم والغرامات المفروضة عليك من قبل البلدية
☐ نعم ☐ لا ☐ أحياناً ☐
- س11/ كيف يتم تحديد مقدار الرسم المفروض من قبل البلدية
☐ نسبة مئوية من الوارد ☐ مبلغ محدد ☐ كيفي ☐
- س12/ ما هي الطريقة التي يتم بموجبها إستحصال الرسوم البلدية
☐ يومية ☐ أسبوعية ☐ شهرية ☐ سنوية ☐ غير منتظم ☐

س13/ هل توافق على زيادة مبالغ الرسوم لقاء قيام البلدية بتقديم تحسينات تتعلق بنوع الخدمة المقدمة
نعم ☐ لا ☐ نوعاً ما ☐

س14/ هل توافق على زيادة مبالغ الرسوم لقاء قيام البلدية بتوفير تسهيلات شهرية في الدفع كأن تعطي شهر مجاني
مقابل شهرين من الدفع
نعم ☐ لا ☐ نوعاً ما ☐

س15/ هل توافق على دفع رسوم إضافية لقاء قيام البلدية بتحسين وضعك العملي كأن توفر لك مكان مخصص قريب من
السواح إذا كنت بائع متجول/ أو تمنحك بطاقة تخولك دون غيرك لركن سيارات السواح الا جانب اذا كنت صاحب موقف
سيارات/ أو تشجعك على ترويج بضاعتك للسواح اذا كنت صاحب محل
نعم ☐ لا ☐ نوعاً ما ☐